إغـــراء

كانت المسيحية تنتشر فى أقطار الأرض انتشارا سريعا منذ ثمانية عشر قرنا . وكان اعتناق المسيحية فى ذلك الوقت جريمة يعاقب عليها القانون الرومانى بالموت . وكان الناس يدخلون فى هذا الدين سرا ، ويخفون إيمانهم به وإقامتهم لشعائره . وكان يسعى بعضهم لبعض ، ويكيد بعضهم لبعض ، ويدل بعضهم على بعض . فارتفعت إلى حاكم من حكام الأقاليم فى آسيا سعايات كثيرة بقوم كثيرين دخلوا فى هذا الدين الجديد ، ووقف هذا الحاكم موقف التردد والحيرة من هذه السعايات : أيصغى إليها أم يعرض عنها ؟ فكتب إلى روما يستفتيها وأجابته روما بهذا الجواب البديع : من سعى بغير فليس منا ، وماينبغى أن تكون السعاية وسيلة من وسائلنا إلى الحكم ، فإن ارتفعت إليك الدعوى على أحد أنه دخل فى هذا الدين وقامت عليه البينة لديك فأنفذ فيه حكم القانون . وإلا فلا تجعل لنفسك على الناس فى هذا سبيلا .

وأمضى الحاكم هذا الأمر فلم يأخذ بالسعاية ولم يسمع لوشاية الواشين ولم يبث على الناس عيونا ولا ارصادا ، ولاجواسيس ليتبين من أمرهم ماكان يجب أن يتبين ، فقد كان الدخول فى الدين الجديد خروجا على قوانين الدولة ، وإهدارا لما كان للامبراطور فى أعناق الناس من واجب العبادة والتقديس ، وتحللا من واجب آخر لم يكن أقل من هذا الواجب خطرا ، واجب النهوض بالدفاع عن سلامة الامبراطورية .

كان ذلك فى عهد تراجانوس الامبراطور ، وكان الحاكم كلينوس الصغير ، وكان تاريخ القصة أول القرن الثانى للمسيح . وكان الامبراطور وحاكمه وثنيين . ولم يكن العالم قد بلغ من الرقى والحضارة مابلغه الآن بفضل نمو العقل ، وانبساط سلطانه على حياة الناس وعلى الأشياء ، ولم يكن العالم قد بلغ من الرقى الدينى والخلقى مابلغه فى هذه

كوكب الشرق فى ٥ - ٨ - ١٩٣٣

الأيام بفضل انتشار الديانات السماوية وسيطرتها على العقول والقلوب ، وتأثيرها فى سيرة الناس وتفكيرهم وفى سياستهم العامة والخاصة معا .

وفى هذا القرن الذى نعيش فيه بعد أن بلغ العقل مابلغ من الرقى ، وبعد أن انتشر نور الديانات السماوية بين الناس فأحيا القلوب والنفوس ، وبين سبيل الخير وسبيل الشر وأوضح للناس طريق المعروف ليسلكوها ، وطريق المنكر ليجتنبوها .

فى هذا القرن العشرين كثرت طائفة بعينها من الجرائم فى بلد بعينه من البلاد ، وعجزت حكومة بعينها من الحكومات عن قمع هذه الجرائم ، لأنها عجزت عن استكشاف المجرمين . فلما ضاق بها الأمر ، وأعيتها الحيلة وسدت عليها السبل ، رأت أن أوضح السبل إلى أخذ المجرمين وتقديمهم إلى القضاء ليلقوا جزاءهم على مااقترفوا من إثم ، واجترحوا من سيئة إنما هو تشجيع الساعين أن يسعوا والواشين على أن يشوا ، والكائدين على أن يكيدوا ، والمفسدين على أن يفسدوا والعابثين بالأخلاق على أن يعبثوا بالأخلاق .

وكانت هذه الحكومة قد ظفرت فى وقت من الأوقات بطائفة من الآثمين سعى بعضهم ببعض فقدمتهم إلى القضاء ، وأجرى فيهم القضاء أمر القانون حازما صارما ، ليست فيه هوادة ولا لين . فراع هذا الحكم غير هؤلاء الآثمين من الناس فانقطعت السعاية ووقفت الوشاية ، وأمن الأبرياء من أن يزجوا فى أعماق السجون أشهرا حتى يظهر القضاء براءتهم ، وعمى أمر المجرمين على الشرطة ، ولم تمكنها وسائلها الخاصة من أن تستكشف هؤلاء المجرمين بنفسها فسعت وألحت فى السعى ، وطلبت وألحت فى الطلب حتى صدر العفو عن أشد هؤلاء الآثمين إثما ، وأكثرهم إغراقا فى السعاية والوشاية والكيد فحطمت عنه الأغلال وانحلت عنه السلاسل ، وانفرجت عنه أبواب السجون وانطلق حرا يستمتع بما يستمتع به الناس من الحياة والضوء والهواء الطلق ومنح حظه من مكافأة كانت قد أرصدت لمن يدل الشرطة على الآثمين .

كان مقضيا عليه بالأشغال (١) الشاقة خمسة عشر عاما ، فقضى فيها أحد عشر شهرا ، وخرج فإذا بألف من الجنيهات تنتظره على باب السجن أو فى مكتب من

---

(١) المراد هو إبراهيم الفلاح ، مجرم من أرباب السوابق استغله سليم زكى رئيس القلم السياسى فى ارتكاب جنايات والصاقها ببعض رجال الوفد . وقد نظرت هذه القضايا أمام محكمة الجنايات دائرة محمود غالب بك الذى تنحى عن نظر هذه القضايا بعد مشادة عنيفة بينه وبين محمود منصور رئيس نيابة مصر .

مكاتب الإدارة ليذوق لين العيش بعد خشونته ، ولذة الحياة بعد آلامها ، وليكون غنيا بعد فقر ، ناعما بعد بؤس ، سعيدا بعد شقاء . والعفو فضيلة من الفضائل يحمد الناس إن آثروها ولاسيما إن آثروها وهم قادرون على البأس والبطش . فمن الحق أن يحمد لهذه الحكومة التماسها العفو عن هذا السجين ، وقد كانت قادرة على أن تبقيه فى السجن . والجود فضيلة من الفضائل يحمد الناس إن آثروه ، ولاسيما إن آثروه وقت الحاجة إليه . فمن الحق أن تحمد الحكومة حين تمنح هذا البائس ألفا من الجنيهات ، وقد كان محروما لايجد ماينفق بعد أن انفرجت عنه أبواب السجون .

= قالت صحيفة الكوكب (٥ – ٨ – ١٩٣٣) وقد صدرت عن حضرة رئيس هذه الدائرة عبارات عضائية سجلت فى تاريخ المحاكمات الهامة منها (لايهمنا) أن تلغى أحكامنا أولا تلغى وإنما يهمنا أن تستريح ضمائرنا وقد أثبت رئيس الدائرة فى جلسة التنحى مانصه (قد اجتمع لدى من الأسباب مايحملنى على التنحى عن نظر هذه القضية وأرى من الحكمة أن أمسك عن ذكر هذه الأسباب ويكفى أن اشير إلى أنى لم أخضع فى تصرفى هذا إلا لسلطان ضميرى . وأبدى أسفى لما يترتب على هذا التصرف من تأخير النظر فى القضية حتى يعين من يخلفنى » .

وحينئذ توجه المحامون فى هذه القضية بكلمات الأسف لوقوع هذا الحادث فقال غالب بك « أنا شاكر فضلكم وآسف لوقوع هذا الحادث وأعتقد أن حسن ظنكم جعلكم تبالغون فى التقدير » .

ثم نظرت القضية أمام دائرة محمد نور بك وكان سليم زكى حاضرا فاتجه إليه المتهم ابراهيم الفلاح وصاح به : ياسليم بك أنا عارفك وأنت عارفنى ، حرام عليك ، الله يخرب بيتك . روح يامزور ، ياملفق وقال رئيس الدائرة : ياسليم بك ، يجب أن تعلم أنك أخطأت أنت ورجالك خطأ كبيرا »

وقضت المحكمة بمعاقبة ابراهيم عبده الشهير بالفلاح بالأشعال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما عن جرائم الاتفاق الجنائى وإتلاف منقولات مملوكة لمصلحة التليفونات ، واشتراكه فى الشروع فى تعطيل سيرقطارات السكة الحديد بمصر واشتراكه فى الشروع فى قتل معالى رفعت باشا عمدا مع سبق الإصرار ، وإستعمال مادة مفرقعة فى منزل سعادة علام باشا واشتراكه فى صنع القنبلة التى استعملت فى المنزل المذكور . وبراءته من بقية التهم المسندة إليه » « كوكب الشرق فى ٢٧ – ٩ – ١٩٣٢ »

وقد علق محمد على علوية باشا على هذا الحكم بقوله : « إنى أحمد الله على أن هذه القضية التى أخذت وقتا طويلا قد تطورت وانكشفت بعض حقائقها وخرج أعضاء الوفد أبرياء من التهم التى لفقها بعض المتهمين وبعض الشهود . وقد لاحظت فى هذه القضية أن ابراهيم الفلاح قد اتخذ له موقفين ربما ظن أنهما من المهارة وقوة الحيلة: موقفا شخصيا يبرىء أعضاء الوفد ويخالف فيه الدفاع عنه الذى كان يرمى إلى تلويثهم ولكن أراد الله فى آخر لحظة أن يعلن الفلاح براءته مما قيل باسمه على لسان الدفاع . ولايصح لنا أن نتكلم عن هذه القضية دون أن نظهر آلامنا من تصرفات رجال البوليس السياسى وإنى آسف كل الأسف لأنى قد رأيت فى هذه القضية أمورا لا يصح السكوت عليها ، ذلك أن رجال البوليس السياسى قد أحاطوها بسياج طنوا أنه يحول بين الناس ومعرفة الحقيقة » الأهرام فى ٢٧ – ٩ – ١٩٣٢ .

وقد صدر عفو ملكى عن المتهم ومنح ألف جنيه مكافأة على الرغم من الحكم الذى أدانه ، وهذا من عجائب وزارة إسماعيل صدقى باشا ، إنه منتهى الاستهتار بالعدالة .

ولكن العفو فضيلة حين يقصد لنفسه ، وحين يراد به وجه الله . والجود مأثرة حين يقصد لنفسه وحين يراد به رفع الكرب عن المكروبين ، ورد الحرب عن المحروبين . فأما إذا طلبت العفو لتغرى بمثل ماتورط فيه هذا الذى طلبت العفو عنه من سعاية ووشاية وكيد . فأما إن أنعمت لتغرى بمثل ماتورط فيه هذا الذى أنعمت عليه من سعاية ووشاية وكيد ، فأنت لم تؤثر عفوا ، ولم تصطنع جودا ، وإنما عرضت الأخلاق لشر عظيم ، ووضعت ضمائر الناس فى الأسواق للبيع والشراء وفتحت على الأبرياء الآمنين أبوابا من الشر منكرة ، لا سبيل إلى أن تغلق إلا بعد الكد والجهد ، وبعد المشقة والعناء ، وبعد أن يبلى عدل القضاء فى ذلك بلاء حسنا عظيما معقدا أشد التعقيد . واتخذت الفضيلة وسيلة إلى غير الفضيلة ، والمعروف وسيلة إلى غير المعروف . وأفسدت على الناس قيم الأشياء ، وشككت الناس فى الخير والشر ، وجعلتهم خليقين أن يزدروا الاستقامة ، ويؤثروا عليها الاعوجاج ، وأن يعافوا البر ويؤثروا عليه النكر ، وأن يسألوا أنفسهم : أيهما ينبغى أن تصدق ؟ أهو ما تنبئنا به كتب الدين والأخلاق من أن البر والخير والمعروف وحسن السيرة واستقامة المسعى أمور تليق بكرامة الناس وأتقيائهم ، وتضمن لهم رضا الله ومثوبته ؟ أم هو ما يغرينا به مثل هذا الحلم ومثل هذا الجود من إيثار السعاية والوشاية وحب الدس والكيد ، ونصب الحبائل للأبرياء ، أيهما ينبغى أن نسمع له ونصغى إليه ؟ أهو هذا الذى يقال من أن الحكومة فى البلاد المستنيرة المؤمنة إنما أنشئت لتقيم العدل بين الناس بالعدل ، لا بالجور ، ولتكشف شر الناس عن الناس بالقسط لا بالظلم ، ولترغب الناس فى الخير وتعينهم عليه وتمكنهم منه ، أم هو هذا الذى يلقيه فى روعنا مثل هذا الحلم ومثل هذا الجود من أن الغاية تبيح الوسيلة ، ومن أن الحلم يمكن أن يبذل ثمنا للكيد ، ومن أن الجود يمكن أن تشترى به السعاية والوشاية والشر .

كل هذه الخواطر تضطرب بها نفوس المصريين جميعا منذ أمس ، وتخفق لها قلوب المصريين جميعا منذ أمس ، وتتحدث بها ألسنة المصريين جميعا منذ أمس . فإن هذه الخطوة التى خطتها الوزارة حين استصدرت العفو عن هذا السجين البائس قد تفيد — على شك كثير فى ذلك — فى إعانة الشرطة على استكشاف من أعجزها استكشافه من الآثمين ولكنها ستضر أكثر مما تنفع ، وستفسد أكثر مما تصلح ، وستغرى الناس بالشر أكثر مما تنهاهم عنه ، وسترغب الناس فى الأثم أكثر مما تنفرهم منه . ويكفى أنها ستشكك الناس تشكيكا فظيعا مخيفا فى هذا الذى تجرى به ألسنة الوعاظ والأتقياء والمعلمين والمؤدبين من صنع الخير والثناء عليه ، ومن الإشادة بحسن السيرة ، ونقاء الضمير . وكم كنا نحب أن تفكر الوزارة فتحسن التفكير ، وأن تروى الوزارة فتحسن

التروية ، وأن تسأل الوزارة نفسها أيهما أحق بالعناية وأولى بالرعاية ؟ أهو استقامة الأخلاق العامة ، وطهارة ضمائر الناس ، أم هو إعانة الشرطة من طريق معوجة ملتوية على ما عجزت عن الوصول إليه .

أما نحن فنعتقد اعتقادا لايشوبه الشك أنه قد كان على الوزارة واجب قصرت فيه ، وهو أن تتبين الأسباب التى دعت إلى عجز الشرطة فتغيرها . وأكبر الظن أن هذه الأسباب موجودة فى الشرطة نفسها وفيما تجرى عليه من نظام ، فلو قد غيرت الوزارة من نظام الشرطة ما ظهر أنه سبيل إلى هذا العجز لكان هذا خيرا للأمة والحكومة معا ، ولكان هذا أبقى على دين الناس وأخلاقهم ورأيهم فى قيمة الدين والأخلاق .

ماكان أجدر الوزارة بأن تعرض عن نصح هؤلاء الناصحين الذين يخيلون إليها أنها وجدت لنفسها لا للناس ، وأن كل وسيلة مهما تكن فهى مشروعة ما دامت تمكنها من الحياة وطول البقاء . إن هذه الخطوة التى خطتها الوزارة تضيق بشىء ، فهى تريد أن تخلص من هذا الضيق دون أن تفكر فى قيمة الوسائل التى تتخذها للخلاص من هذا الضيق .

إن هذه الخطوة التى خطتها الوزارة أمس دليل واضح على أنها تؤثر بقاء نفسها وراحتها على أمن الناس وراحتهم واطمئنانهم إلى ما يأمر به الدين ، وما تأمر به الأخلاق .

أما وقد فتحت الوزارة هذا الباب فتستطيع أن تثق منذ الآن أنها فتحت بابا عظيما من أبواب الشر ، وبأن كثيرا من الأبرياء الوادعين سيلقون من صروف الكيد وصنوف الدس ما ينغص عليهم الحياة ، وبأن القضاء نفسه سيلقى من الجهد والمشقة ضروبا وألوانا ليستنقذ الأبرياء من حبائل الساعين والواشين ، وليفرق بين هؤلاء الذين قد يقدمون إليه ظلما ، وقد يذوقون عذاب السجن ظلما ، وبين هؤلاء الذين سيقدمون إليه وهم أهل لما أرصد القانون من عقاب الآثمين .